

## رواية خارجة بن مصعب في القراءة توجيه في مكانتها من العربية

عبد الله ناصر القرني\*

### ملخص

يسعى هذا البحث إلى توجيه "رواية خارجة بن مصعب في القراءة" من حيث مكانتها من العربية، دخولا أم خروجًا، وانتظامًا أم شذوذًا. ويخلص البحث إلى أن مباحث القراءة نفسها لم تكن في الأصول أو الكليات، لا فقهياً ولا لغوياً، وإنما كانت في الفُرش والجزئيات، وهذه مما يجوز التنوع والتخالف فيها، ثم إنها - وإن كانت شاذة السند - تبقى صحيحة الوقوع، وذات قيمة؛ لجهة مكانة القراء الذين تُنسب إليهم "نافع، وأبي عمرو، والحسن" فضلا عن تحمل الرسم العثماني لقراءتها. وكذلك يُظهر البحث أنّ علاقة النحاة بالقراءات الشاذة، هي في الحاضر أكثر نَصْفَةً للشواذ منها في الماضي، إذ اتسعت النظرة إلى الشواذ، وغدت من مباحث التطور والتوليد، التي لا غنى لأي لغة إنسانية عنها، بعد ما كانت مخصوصة بمباحث الاحتجاج للنقاء في الفصحى، والسلامة في العبادة. وأما عن مفردات البحث؛ فهي تشمل توطئة عن حياة الراوية (خارجة)، وعن علاقة النحاة بالقراءات، ثم توجيه للقراءة في ثلاثة مباحث: صوتية، وصرفية، ونحوية، ثم الخاتمة، ومصدر المصادر والمراجع.

الكلمات الدالة: خارجة بن مصعب، رواية، القراءة، توجيه، العربية.

### المقدمة

الناس حديثه وناقوه، ورموه بالإرجاء [ابن الجزري: غاية النهاية 69/1، الذهبي: سير أعلام النبلاء 326/7] وليس من اعتناء البحث التحقيق في مكانة خارجة، فالمقصود في البحث يتوجه إلى الرواية ههنا، وليس روايتها.

### النحاة في القراءات:

لا مُشَاخَّة أن القرآن الكريم وقراءاته هما ركيزة المعرفة العلمية، في علوم الحضارة العربية بعامة، وعلمي العربية والفقه الشرعي بخاصة. وعند علماء الأصول (القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان) "فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد - صلى الله عليه وسلم- للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي في كتابة الحروف، أو كيفيتها من تخفيف وتثقل وغيرهما..." [الزركشي: 318/1].

وقد ثبت في مقام القرآن أن الصحابة - رضوان الله عليهم- قد اختلفوا في تأدياته لما فهموه من إذن النبي - صلى الله عليه وسلم - بالاختلاف في طرائق الأداء، طالما هو اختلافٌ تَنَوُّعٌ لا تضادٌّ أو مفارقة.

وفي اليد حديث البخاري ومسلم عن تخالف عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، في سورة (الفرقان)، مع إجازة النبي - صلى الله عليه وسلم - لهما بقوله "إن هذا القرآن أنزل على

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على النبي الأكرم، وعلى آله وصحبه وسلم وبعد، فتشتمل مفردات هذا الموضوع عن رواية خارجة بن مصعب في القراءة، على تمهيد وثلاثة مباحث، فأما التمهيد فيتضمن لمحة وجيزة عن رواية (خارجة)، ثم عرض موجز عن موقف النحاة من القراءات، وأما المباحث فهي عن الظواهر الصوتية في الأول، ثم الصرفية في الثاني، ثم النحوية في الثالث، ثم خلاصة البحث.

**الراويّة:** هو خارجة بن مصعب بن خارجة، الصَّبْعِي السَّرْحَسِي، أخذ الرواية عن نافع، وأبي عمرو، وله شذوذ عنهما، وروى عن حمزة، وعن العباس بن الفضل، وأبي معاذ النحوي، وتوفي سنة (168هـ)، ومكانته في الحديث مشوية بالخشونة والليان، إذ هو في مُجمل التراجم عنه، الإمام العالم المُحدِّث، وشيخ خراسان، مستقيم الحديث غير منكوره. ثم هو في بعض التراجم عنه متروك الحديث، وليس بثقة، وقد ترك

\* كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية. تاريخ استلام البحث 2014/11/24، وتاريخ قبوله 2014/12/15.

اللغة، مع إهمال النادر والقليل، ولو ثبتت فصاحته سماعاً أو نقلاً، بحجة المحافظة على نقاء الفصحى، والتضييق على الابتداع في مقامها. وساد هذا النمط من التفكير النحوي عند البصريين، أصحاب الرأي المسموع، والأقوى عصر ذلك، فلم يعتدوا بلهجات العرب، ولا بالقراءات المعدولة عن نظام العربية الموحدة، وعمد نحاة كبار منهم إلى رد تلك القراءات، أو تضعيفها، أو تلحينها، هكذا عند (يونس بن حبيب، والأخفش، الأوسط، والمبرد، والزجاج) [المبرد: 123/1، الزجاج 324/1، أبو حيان: 499/2]، ولم يبعد الكوفيون كثيراً عن هذا التفكير، على الرغم من وصفيتهم التي تعتد بكل ما يثبت في الأثر، ويصح في النقل، فضلا عن كون ثلاثة من القراء السبعة منهم (حمزة، والكسائي، وعاصم) [المخزومي: مدرسه الكوفية ص 337، حمودة اللهجات والقراءات ص 230] إذ جعلوا القراءات المعدولة مما يُحفظ ولا يقاس عليه. وبعضهم مال إلى رد قراءات، وتضعيف أخرى، كما عند (الفراء، وثعلب) [الفراء: 145/1، ثعلب: 126/2، أبو حيان: 159/3].

ولا يمتنع، من طرفٍ خفيٍّ أن يكون فقه التوحيد الفعّال والنشط عصر ذلك، قد عمق في النحاة التمسك بمبدأ القاعدة الواحدة، بلا نظائر تحوم في فلكها، فكما أنّ الأمة صارت إلى عقيدة واحدة، فليكن نظام اللغة كذلك. وتبقى النتيجة أن التفكير النحوي في المرحلة الأولى قد استبعد عامداً، اللهجات وكذا القراءات الشاذة.

**مرحلة الفصحى المولدة:** الوقوف عند هذه المرحلة، يُبرز خروجاً على اللغة الفصحى الموحدة، والأدبية النظامية، فقد اتسع مفهوم الفصاحة فيها وانفتح على فصاحات، من التوليدات اللغوية الجديدة، المواكبة للتطور الحضاري والاجتماعي، والمناسب للعصر والأوان. [الفليسي: ص 24 ميساء عبدالقادر: ص 230]. وكان عوناً في ذلك نضج التفكير النحوي، وشبه استقلاله عن التفكير الأصولي الفقهي، في الاحتجاج بالنص اللغوي، فالشذوذ النحوي ليس ضرورة شذوذاً شرعياً، وإنما عن القاعدة اللغوية.

وظهرت في هذا المقام حركة إحياء تعيد الاعتبار للقرش والفرعيات من نصوص (العربية الموحدة) وتقبل الاستشهاد بها، بل تُصحح وتُفصح على منوالها بعض التوليدات في (العربية المولدة)، وقد شمل الإحياء كثيراً من مهجور لغات العرب القديمة، والأحاديث الشريفة، والقراءات الشاذة. "وكيف تصرف الحال، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ" [ابن جني: الخصائص 12/2]. وكذلك حرر الفكر النحوي في هذه الفترة أشهر مؤلفاته عن القراءات، عند (ابن مجاهد، وابن خالويه، وابن جني والقيسي، والفارسي، والداني،

سبعة أحرف فارقوا ما تيسر منه" [البخاري: 318/6].

ومع أن رواية الحديث لا تُفصح عن مادة التخالف اللفظية بين القراءتين أهي صوتية، أم صرفية، أم تركيبية، إلا أنها ذات دلالة قوية وصريحة في إجازة الاختلاف. وتتأكد هذه الدلالة بالممارسة العمليّة من عثمان بن عفان - رضي الله عنه - في جمعه للأمة على (المصحف الإمام). وأيضاً من أمره المباشر زيد بن ثابت ومن معه أن يُدوّنوا القرآن عند الاختلاف في رسمه على المعتاد من نطق اللسان القرشي. وقد تلتقت الأمة عمل ابن عفان بالاستحسان. وغدا الرسم العثماني - فيما بعد - أحد الشروط الثلاثة الأساسية لدى الفقهاء في صحة التعبد بالقراءة في الصلاة، وفي سلامة الأحكام الشرعية، وهي: صحة السند، وموافقة العربية ولو بوجه، وموافقة الرسم العثماني [ابن الجزري: 9/1].

وفي هذا الإطار جرى تصنيف القراءات إلى السبع، والعشر، والأربع عشرة، والشواذ، والموضوعة كذباً. على أن الفقه اللغوي باتجاه القراءات لم يكن محكوماً بمرجعية شرعية، ولا وظيفة تعبدية، وإنما يتجه إلى ثبوت النص، قرأناً كان، أم كلاماً للعرب، فلم يشترطوا التواتر في النقل، أو العدالة في الناقل [السيوطي: الاقتراح ص 86، مختار عمر: دراسات لغوية ص 137].

ومن ثم خضعت علاقته بالقراءة لتحولات جوهرية وأساسية، وفقاً للمراحل الزمنية في حياة اللغة العربية الفصحى، وما واكب ذلك من التطور النظري للنحو العربي، حيال تلك المراحل؛ من الفصحى الموحدة (النظامية)، إلى المولدة (شبه النظامية)، إلى الحديثة (الوسطية).

وعلى التقريب تختص المرحلة الأولى بفترة التقييد والاستشهاد إلى بداية القرن الرابع الهجري، وتوَلَّى السلاجقة على دار الخلافة في بغداد، والثانية بفترة الدول والإمارات المتتابعة إلى القرن العاشر الهجري، وانتقال الخلافة إلى الباب العالي في تركيا، وأما الثالثة فتمتد إلى الزمن الحاضر.

**مرحلة الفصحى الموحدة:** في هذه المرحلة ازدهرت بين العرب لغة عربية فنية موحدة، قائمة فوق اللهجات، وهي الموسومة باللغة (الفصحى) [الاسكندري والعناني ص 12، ضيف ص 131]، والتي صارت اللغة النظامية أو الرسمية في المجتمع الإسلامي الجديد، وقد عمّت نماذجها القول والنظم، ولغة القرآن الكريم. وبهذه اللغة وحولها ابتدأ التفكير النحوي الأول؛ لأجل التقييد لها، والتأسيس لنحوٍ مدرسيٍّ، يُعلّم نماذجها للناشئة من العرب، والداخلين في الإسلام من غير العرب، وقد استدعى ذلك أن يكون منهج التقييد (معياريًا)، وأن يكون الإجراء والتطبيق على الأفشى في الاستعمال والأفيس في

الإعراب، بالقدر الذي يوضح مدى المطابقة من عدمها، بين القاعدة والقراءة موضع الاستشهاد، على حين يركّز في التفكير التحليلي، على التسليم بوجود القراءة، كمقدمة أولى، ثم يكون بحث في تفسيرها، وتأويلها، ومسببها، ثم استنباط الحكم فيها. ولا يمتنع التعدد في تفسيرها.

ويسبيل برهنة تحليلية كاشفة، يتوقف البحث المائل باليد، إلى رواية خارجة بن مصعب في القراءة، تحقيقاً فيها من حيث: موافقتها ولو بوجه لمستوى من مستويات العربية الفصحى. وتكمن علة الاختيار هنا، في وجود لَعَطٍ حول مكانة الراوي، ووجود نقص في شروط صحة القراءة؛ من حيث عدم توافر الإسناد فيها، وموافقة رسم المصحف بالاحتمال في بعض منها.

وأما مُدَوِّنة القراءة، فهي تلك التي تكفل بجمعها من مظانها الشيخ محمد أحمد خاطر - رحمه الله - في كتابه: (القراءات القرآنية في البحر المحيط) وإليك التوجيه اللغوي لقراءة خارجة.

#### التوجيه اللغوي لقراءة خارجة:

تتبدى رواية خارجة في القراءة في واحد وثلاثين موضعاً من كتاب الله عزّ وجلّ، منها تسع عشرة رواية عن نافع، وسبع عن أبي عمرو، واثنان عن الحسن، وواحدة عن نافع وأبي عمرو كليهما، واثنان بلا نسبة لأحد. وهي من حيث بنية القراءة وشكلها اللغوي، تنوزع أصواتها في ثلاثة عشر موضعاً، وتصريفها في ثلاثة مواضع، وتركيبها في أربعة عشر موضعاً. ويجري أدناه توجيه كل مستوى على حدته، وفقاً للمعتاد في التسلسل البنيوي، لا وفقاً لنسبة الورد.

والكرماني، والمهدي، وابن البان، والرعي، والاصفهاني، وأبي شامة، وابن الجزري...)، بل قد اشتد الدفاع عن صحة وفصاحة الشواذ من القراءات، عند ابن مالك، وأبي حيان، وابن الجزري. وسواء كانت القراءة نظامية، تبعاً لقراءة عامة أم فردية من اختيار القارئ، فكل ذلك غدت له مشروعية لغوية؛ اللهم إلا عند ذوي التفكير المعتزلي أو الفلسفي، كما عند الزمخشري وابن عطية، فقد بقيا على تضعيف الشواذ وردّها، وقد أغلظ أبو حيان الإنكار على هؤلاء إلى حد التشنيع والجهالة بالعربية، [أبو حيان: 159/3، 230/4، ابن الجزري: 263/2، القرطبي 4/5]. وتبقى النتيجة أن اللهجات وكذا القراءات قد أخذتا تصفّأ في المرحلة الثانية، لكنها مترددة بين القبول والرفض.

**مرحلة الفصحى الحديثة:** في هذه المرحلة اشتدّ رواء الحدائث في الفصحى، وصارت إلى (فصحى وسيطة) تُقدّم، في تبادل مُنَوَّع، صيغاً كلاسيكية، وشبه كلاسيكية، ودارجة حديثه "البحيري: ص225] وفيها، أي العربية، مرونة وتسامح ببعض التحولات أو التغيرات في الصيغ والأساليب، ولكن دون كسر في الأصول أو الكليات النحوية العامة؛ فيندرج فيها اندارجاً طبيعياً: المولد، والدخيل، وغريب القراءات والحديث، والدارج التداولي في لغة الحياة العامة. (المعتوق ص5، بشر: اللغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ ع.146/62، محمد عيد ص146)

وكذلك حدث تطور أبعد مدى من ذي قبل، في التفكير النحوي باتجاه القراءات بعامة، وصارت تُدرّس بمقاصد لغوية صرفة، بمعزل عن أحكامها الشرعية؛ فيركّز في التفكير النحوي التعليمي أو التربوي، على العامل، والعلامة، وسائر قرائن

#### توجيه قراءة المستوى الصوتي: ويحتويه الجدول الآتي:

م	قراءة الجمهور	رواية خارجة	السند	السورة	المسألة
1	إِسْرَائِيل	إِسْرَال	نافع	البقرة 40/2	تحقيق الهمز وتسهيله
2	مَعَايِش	مَعَايِش	نافع	الأعراف 110/7	تحقيق الهمز وتسهيله
3	بَيْيس	بَيْيس	نافع	الأعراف 165/7	تحقيق الهمز وتسهيله
4	عُرْبَا	عُرْبَا	نافع	الواقعة 56/37	التسكين والتحرك
5	نُرْلُهُم	نُرْلُهُم	نافع	الواقعة 56/56	التسكين والتحرك
6	تَعْبِيهَا	تَعْبِيهَا	أبو عمرو	الحاقة 12/19	التسكين والتحرك
7	السُّحْتُ	السُّحْتُ	نافع	المائدة 42/5	ضبط فاء البنية
8	وُلْدُهُ	وُلْدُهُ	نافع	نوح 21/71	ضبط فاء البنية
9	مُقَام	مُقَام	نافع	دخان 26/44	ضبط فاء البنية
10	عَضْدَا	عَضْدَا	أبو عمرو	الكهف 51/18	المماثلة
11	نُصُوحَا	نُصُوحَا	نافع	تحريم 8/66	المماثلة
12	كُهَيْعِص	كُهَيْعِص	الحسن	مريم 1/19	التخميم
13	مَا شَاءَ رَكْبُكَ كَلَا	مَا شَاءَ رَكْبُكَ كَلَا	نافع	انفطار 82/8	الإدغام

التابعين، وزيد بن علي، وهو من الضبط والإتقان والحفظ والثقة بمكان، ونافع وهو قد قرأ على سبعين من التابعين من الحفاظ، فهو من المحل الذي لا يجهل؛ فوجب قبول القراءة [أبو حيان: 271/4].

وقد شغل تخريج هذه القراءة مساحة واسعة عند اللغويين المحدثين، وذلك أنهم يفرقون بين صحة الاستعمال اللغوي، وصحة القراءة تَعْبُدًا، وليس من مقتضى صحة اللغة صحة القراءة، فمتى تحقق شرط النقل للقراءة عن الثقة وثبت، فهي قراءة صحيحة، ولو كان القارئ فردًا [مختار: دراسات لغوية ص 14]. والقاعدة المعتمدة هنا، أن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها.. [ابن خالوية: 122]. وبالموجز فَصِحَّةُ القراءة لغةً أمارَةٌ في فصاحتها، لا في حسن التلاوة بها. والتخلص من شبه الحركة أو الحركة المزدوجة، أي (الياء) في (معايش)، واجتلاب الهمزة في (معايش)، إنما يحقق وضوحًا سمعيًا في القراءة، وهو مطلب نافع جدا، وقد يكون، أحيانًا، موضع الاهتمام، بما يسمح للتحوّل اللغوي أن يكون عكسيًا من السهل إلى الصعب، ومن الياء اللينة إلى الهمزة المنبورة.

ويصح التوجيه على أن قراءة الهمز تقع في باب الحمل على النظير، فالجمع على (فعائل) أكثر ورودًا في اللغة من الجمع على (فعاليل). ولا يمتنع حمل القليل على الكثير على سبيل التوهم، ومعاملة الحرف الأصلي الياء في (معايش) معاملة الحرف الزائد في الاسم الرباعي بنحوه في (شعيرة: شعائر) وهذه مسألة من مسائل (القياس الخاطيء)، لكنها موجودة في العربية قديمًا وحديثًا. [الشايب: ص 432، عبد التواب: التطور اللغوي، ص 27].

والتحويلات بين أصوات العربية - في الواقع - هي أشد ما تكون من وإلى الهمزة، وهو ما تظهره التحويلات المولوية عن القراءات في (بئس) فهي تصل إلى اثنتين وعشرين قراءة، ما بين التحقيق والتسهيل والإبدال. ومن التسهيل رواية خارجة:

\* قوله تعالى: ﴿ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَدَابٍ بَيِّسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾، الأعراف 165/7.

قراءة الجمهور بالنبر في (بئيس)، وهي القراءة المتواترة عن ابن كثير، وأبي عمرو، وشعبة عن عاصم في وجه، وحمزة، والكسائي. وفي رواية خارجة عن نافع قُرئ (بئيس) وزن كيل لفظًا، ونسبها النحاس لأهل المدينة [أبو حيان: 410/4، النحاس 158/2].

والتوجيه الصوتي لهذه القراءة كثيرًا ما يُفسَّرُ ب(البديل) بإبدال الهمزة ياء، وتلك نظرة متولدة من التوجيه الخطي، حيث تخفي الهمزة من الرسم. ويصعب تفسير التحول هنا على البدلية، فلا قرب في المخرج ولا في الصفة، بين الهمزة الحنجرية وبين

يتضح من الجدول، أن المشكل في رواية خارجة يقع في ست مسائل أصواتية، في تحقيق الهمز وتسهيله، والتسكين والتحرك، وضبط فاء البنية، والمائلة، والتفخيم، والإدغام. ويشار هنا إلى أن كل هذه القراءات قد صُنفت ضمن المستوى الصوتي، مع أنها، في تكوينها البنيوي، تكشف عن تحولات (صوت - صرفية)، ولكنها تحولات في نقاط اللفظ لا المعنى أو الدلالة.

### توجيه قراءة التحقيق والتسهيل في الهمز:

الهمزة نبرة صوتية متنوعة التشكيل بنائياً، عند جوارها لأصوات أخرى،

وتتفشى فيها مسألة الإبدال قديمًا وحديثًا، وينعكس ذلك على أحوال كتابتها، فهي بلا هوية ثابتة لها في الفصحى، وبلا رسم ثابت تُعرف به، والخليل هو الذي ميزها كتابياً باقتطاع رأس عين صغيرة على الألف. وهي تُحَقَّقُ منبورةً وتُسَهَّلُ غير منبورة، ثم هي بَعْدُ صوتٌ حنجري انفجاري مجهور في استنشعار القدماء لها، ومحايدين بين الجهر والهمس في العربية الحديثة. [بشر: علم الأصوات ص 112، مختار: دراسة الصوت اللغوي ص 320، المطالبي ص 179] وتاريخياً يُنظَرُ إلى تحقيق الهمزة، على أنه أذهب في القدم من التسهيل، وعرفته الساميات، ثم تخلصت منه [ير وكلمان: ص 37، الذيب: ص 22] وهو يسقط بالمطلق في اللهجات الحديثة، وسطاً وآخرًا، وأما في الفصحى فهناك ثلاث كفيات لنطق الهمزة، وهي: التحقيق، والتخفيف، والبديل، الذي هو (الحذف) في بعض التفسيرات اللغوية. والذي رواه خارجة بن مصعب من القراءة، فيه التحقيق للهمز، وفيه التسهيل.

\* قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾

الأعراف 10/7.

قرأ الجمهور بالياء (معايش)، وفقاً للقاعدة الصرفية الموروثة، فالياء في (معيشة) أصلية، فلا تقلب في الجمع همزة، مثله في (مصيبة، ومقولة) [ابن جني: المنصف 306/1، الرضي: شرح الشافية 134/1].

وروى خارجة عن نافع (معايش) بالهمزة. وقرأ بذلك الأعرج، وزيد بن علي، والأعمش، وردَّ النحاة قراءة الهمز، وجَّهوا من قرأ بها في عربيتهم، فعل ذلك: المازني، والمبرد، والفارسي، وابن جني. وكذلك رَدَّها المفسرون القدماء: الزمخشري والطبري [أبو حيان: 271/4، النحاس: 15/2، العكبري: التبيان 369/1، الزمخشري 68/2] ودافع أبو حيان عن قراءة الهمز بأنها نقلٌ عن قراء ثقات، عن ابن عامر، وهو عربي صراح، وأخذ القرآن عن عثمان قبل ظهور اللحن، والأعرج من كبار القراء

بجميع مراحلها، بل في اللغات السامية بعامة، إرجستراسر: ص 69]، وفيها يكون التحول تبادلياً، وأكثره في العربية من التحريك إلى التسكين، كمظهر خفة وتيسير في الجهد العضوي على اللسان؛ لأن فيه حذفاً للحركة القصيرة من الصيغ الثنائية المقطع، فتصير إلى صيغ أحادية المقطع، فضلاً عما يُحَقِّقُه من التخلص من التماثل الحركي بين حركة فاء البنية وحركة عينها، في وزن فَعْل:فُعْل)، عُرْب: عُرْب، نُزْل: نُزْل، رُعْب:رُعْب، سَحْق: سَحْق، نُكْر: نُكْر، حُبْك: حُبْك)، ووزن (فِعْل: فِعْل)، (إِبْل: إِبْل). وليس يقع التسكين في (فَعْل:فُعْل)، فلا تسكين في (جَمَل وَحَمَل)، لان الفتح أخف من التسكين.

وكثيراً ما نصَّ النحاة واللغويون على أن العرب يميلون إلى التسكين فيما أصله متحرك [سيبويه: 257/2، ابن السراج: 158/2، ابن جني:المحتسب 287/2، الرضي: 46/1]، وينحوه في (فِعْل: فُعْل)، (فَحَذ:فَحَذ، كَبِد:كَبِد).

وأما التحريك.أي الانتقال من التسكين إلى التحريك فمن الطبيعي أن تقل أمثلته، لأنه مظهر تتقبل، وإجهاد عضوي على اللسان، ومنه قراءة حمزة والكسائي (رُشْد:رُشْد) في قوله تعالى ﴿وَأَنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ﴾ الأعراف 146/7. و(حُسْنَا: حُسْنَا) [ابن الجزري: 298/2، الداني ص 13] في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ البقرة: من الآية 83. وفي رواية خارجة ابن مصعب ورد التسكين لا التحريك، جرياً وموافقة للعربية في نسقها العام، ومنه المواضع الآتية:

\* قوله تعالى ﴿عُرْباً أُرْبَاباً﴾، الواقعة 37/56.

قراءة الجمهور بضمها (عُرْباً)، وخارجة عن نافع بالتسكين (عُرْباً). والتسكين مظهر مألوف في لغة بني تميم، وفيه قصد نحو التخفيف من الجهد العضوي في المواضع، التي تتوالى فيها حركات خلفية علوية، وضيقة المخرج، مثلما هو هنا في تتابع الضميتين.

\* قوله تعالى: ﴿هَذَا نُزْلُهُمْ يَوْمَ الدِّينِ﴾، الواقعة 56/56.

قراءة الجمهور على وزن (فُعْل) (نُزْل)، وقرأ بالتسكين على وزن (فَعْل) (نُزْل) ابن محيصن، وخارجة عن نافع، ونعيم عن أبي عمرو [ابن خالويه: 151، أبو حيان: 210/8].

\* قوله تعالى: (لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَا أُنْوَاعِيَّةً)،

الحاقة 12/69.

قرأ الجمهور (تَعِيَهَا)، ورواية خارجة عن أبي عمرو بالتسكين (تَعِيَهَا) فشبهه (تَعِي) بوزن (فِعْل) في الاسم والفعل، نحو (كَبِد وَعَلِم) [النحاس: 21/5، العكبري: 755/2، أبو حيان: 317/8]، والتسكين كما ذكر سابقاً مظهر تخفيف، وله نظائره في نظام العربية؛ جل التخلص من المتجانسات بتوالي

الياء الشجرية، كي يقع الإبدال، وإنما جرى حذفٌ للهمزة، وفقاً لمبدأ الاقتصاد اللغوي في الجهد العضوي على اللسان، فتكوّن جرّاء الحذف مقطعاً مكروهاً، ليس له سلوكٌ لهجي ولا فصيحٌ، من اجتماع (فتحة قصيرة مع ياء مدية) فجرى تقصير آخر للياء المدية، لتكون الكلمة على وزن فَعْل (بَيْس) [داود عبده:ص82، شاهين:المنهج الصوتي ص 123]. وفي الكلمة تسهيل آخر ينطبق عليه مثل هذا التوجيه الصوتي، وهو قراءة نصر بن عاصم (بَيْس) بوزن (فَيْعِل).

وكلا القراءتين عن خارجة وعن عاصم لهما قبولٌ في السلوك اللهجي، قديماً وحديثاً، أكثر من سائر قراءات التحقيق، وهي كثيرة.

فهناك: (بَيْس) لأهل مكة، و(بَيْس) عن الحسن، و(بَيْس) عن أبي عبدالرحمن، و(بَيْس) عن يعقوب، و(بَيْس) عن الأعمش، و(بَيْس) عنه

\* قوله تعالى ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾، البقرة 40/2.

هذه قراءة الجمهور (إسرائيل). وفي رواية خارجة عن نافع (إسرال)، [أبو حيان 278/1]. وإسرائيل؛ علم عبراني ورد به القرآن الكريم، ومثله إسماعيل، وجبريل، واليسع، وإبراهيم، وكلها أسماء مركبة من تضافيف (اسم معنى+اسم ذات)، والذات ههنا (إِبْل) أي الإله، وهو الله، فيكون قبل اسم المعنى أو بعده، طلباً لحماية أو عون؛ فيكون الله القوي (الأسر) في إسرائيل، والسميع في إسماعيل، والجبار في جبريل، والمخلص (الواسع) في اليسع، وأبو الأمة في إبراهيم. وهي عادة عامة لدى الشعوب السامية، أن يكون لاسم العلم معنى من المعاني، وأن يُركب مع ذات لها مهابة وجلالة (عبد الحميد، عبد ربه).

على أن شأن خاصية الاشتقاق في العربية، أنها تتلاشى معها عجمة الأعجمي فتعربه، وتعيد إنتاجه على النسق الغالب في أبنيتها، وذلك ما وقع في رواية خارجة بتعريب (إسرائيل) على وزن إفعال (إسرال). ومن ناحية صوتية فالمقاطع في (إسرائيل) غير متكافئة إيقاعياً، ويندر في العربية أن يتوالى المقطع الثاني والثالث بهذه الصورة (طويل مفتوح+مديد مغلق: را+ئيل) فجرى حذف للمقطع (ئيل) بكامله. وقد نص علماء السلف على أن العرب إذا نطقت بالأعجمي تصرفت فيه [العكبري:إعراب القراءات الشواذ 154/1].

وكذلك قرئ فيه بـ (إسرائيل، وإسرعل، وإسرئل، وإسرئين) وكلها من الشواذ [أبو حيان: 278/1].

#### توجيه قراءة التسكين والتحريك:

قراءة التسكين والتحريك قاعدة مشهورة في الفصحى

والمراد به اسم المكان [أبو زرعه ص 657]. وفي رواية خارجة عن نافع [مَقَام] بضم فاء البنية على وزن (مَفْعَل)، وبها قرأ أيضا ابن هرمز، وقتادة، وابن السميع. وقال قتادة: أراد المواضع الحسان من المجالس والمسكن وغيرها [أبو حيان: 36/8]. ويندرج التحول بين القراءتين في سياق قاعدة التماثل بين الأصوات الصحاح مع ما يناسبها من الحركات، إذ تميل أصوات التفخيم، ومثلها أصوات مقدم الفم إلى استحباب الضم، انسجامًا للصوت المتعاقد مع الحركة المستعلية [الأقطش: التفخيم ص 87] وهو سلوك لهجي، وله نظائره في المصادر والمشتقات العامة.

### توجيه قراءة المماثلة:

عرف التراث اللغوي العربي ظاهرة المماثلة تحت تسميات، مثل: الإبتاع، والمشاكلة، والمزاوجة، وكلها تُعنى بتحويل الأصوات إلى أصوات أخرى، جراء تفاعلها بعضها ببعضها الأخرى أثناء التجاور المباشر أو غير المباشر، وربما جراء تشكيل الأبنية الصرفية نفسها، مثل تشكيل الصفة من المصدر وغير ذلك؛ قصدًا لتحقيق الانسجام في موسقة الكلمات وتناغمها. وعادة تكون المماثلة تقدمية من الأول في الثاني، وهو الأغلب، أو رجعية من الثاني في الأول، ومنه ما وقع في القراءات برواية خارجة في (عَضُد، نَصُوحًا). \* قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴾، الكهف 51/18.

قرأ الجمهور (عَضُدًا)، وهي أفصح القراءات، وفي رواية خارجة عن أبي عمرو (عَضُدًا) بزنة (فُعَل)، وقرأ بها شيبه، والحسن، وقد دعا إليها نظام المقطعية العربية، وكيفية توالي الحركات في درج الكلام بما يحقق السهولة، ويوفر الجهد، وذلك أن المقطع الثاني فيه الضاد من أصوات الإطباق، وفيه الضمة الحركة المستعلية الخلفية، وذلك يشكل مركز قوة ونبر، فيؤثر التجاور على المقطع الأول (العين وحركتها)، فتتحول الحركة إلى ضمة؛ على قاعدة المماثلة الصوتية الرجعية الكلية. وتأخذ البنية وزن (فُعَل). ويعزى هذا السلوك إلى أهل الحجاز قديمًا، وهم أهل تفخيم عادة.

وهناك من قرأ بالمماثلة التقدمية على وزن (فُعَل)، (عَضُدًا) الجحدري، والقعقاع، والحسن، وقرأ على وزن (فُعَل) (عَضُدًا) عيسى بن عمر، وكل له وجه من العربية [النحاس: 460/2].

\* قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا ﴾، التحريم 66/8.

قرأ الجمهور بفتح فاء البنية على وزن (فُعَل) (نَصُوحًا)

ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة (تَدَعِي)، فيكون التخفيف بالحذف للحركة القصيرة في المقطع الثاني، لتُصْبِحَ البنية على ثنائية مقطعية بدل الثلاثية.

وهكذا يلاحظ أن رواية خارجة جارية على سنن من العربية مورود. [الرضي: شرح الكافية 1633/3، ابن هشام: 245/1، الجزري 317/2، أبو حيان 206/1]. وبعضهم وجَّه قراءة خارجة على أنها تُفَرِّقُ المفرد من الجمع (وَلَد: وُلْد)، وقيل: الوُلْد هو وُلْد الوُلْد [أبو زرعه: ص 752]

### توجيه قراءة اختلاف فاء البنية:

التناوب بين الحركات في فاء البنية الصرفية سلوك موجود في كلام العرب، فيكون بوجهين، وبثلاثة أوجه فأكثر، ومنه. \* قوله تعالى ﴿ سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَالُونَ لِلْسُّخْتِ ﴾، المائدة 42/5.

قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي (السُّخْتِ) [ابن مجاهد ص 243، أبو حيان: 105/3]. ورواية خارجة عن نافع (السُّخْتِ)، وبين القرائتين تبادل صوتي في بنية المقطع الواحد، من (فُعَل إلى فُعَل) بتحول ضمة خلفية مدورة وضيقة علوية، إلى فتحة وسطية منفرجة، ومنتسعة سفلية؛ وذلك على سبيل التبادل الصوتي من الحركة الأثقل (الضمة) إلى (الفتحة). وهو سلوك لهجي وفصيحي في القول والنظم من كلام العرب. (شَرَب: شَرَب، ضُر: ضُر، ضَعَف: ضَعَف، حُوب: حُوب، جُهْد: جُهْد، فُرَح: قَرَح).

وثمة قراءات عدة للكلمة فقد فُرئ (السُّخْتِ) على (فُعَل)، و(السُّخْتِ) على (فُعَل)، و(السُّخْتِ) على (فُعَل)، وكلها بمعنى واحد اسم للمسحوت، وهو ما خبث من المكاسب وحَرَم، فلزم عنه العار، [ابن البادش: 634/2].

\* قوله تعالى: (قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالَهُ وَوَلَدَهُ إِلَّا خَسَارًا)، نوح 71/21.

قرأ نافع، وابن عامر وعاصم بالتحريك (وَلَدَهُ) وقرأ الباقون، وهي رواية خارجة عن نافع أيضا (وَلَدَهُ) بالتسكين [ابن مجاهد ص 653، أبو زرعه ص 725]، وخرجت قراءة التسكين على أنها لغة [العكبري: إعراب القراءات الشواذ 621/2] شبيهة بهذا إسكانات البري وأبي عمرو في تسكين ضمة الإعراب، لتوالي المقاطع المفتوحة في: (يُنْصُرُكُمْ) آل عمران 3/160، وفي (يَرْتَثِي) مريم 5/19، وتسكين المجرور في (إِلَى بَارِكُمْ) البقرة 2/54، والعلة في كل هذه الإسكانات هو قصد التخفيف، جراء توالي الأمثال المقطعية القصيرة والمفتوحة، (صُ، رُ، كُ).

\* قوله تعالى: (وَرُزُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ)، الدخان 26/44.

قراءة الجمهور بفتح فاء البنية على وزن (مَفْعَل) (مَقَام)،

الاتصال بضمير الرفع المتحرك (مَدَدْتُ)، ويبقى مدغمًا بلا فك، عند الاتصال المباشر بصائت متحرك بعده، كما هو عند الإسناد لضمير الغائب المفرد (مَدَّ). [النحاس 4/3، القاضي: ص 65 والأقطش: التفخيم ص 93]. وقد وسعت الفصحى وكذا اللهجات نماذج إدغام وفيرة. وقرئ به في المراكز المختلفة: مكة، والمدينة، والبصرة، والكوفة. وهو عند أهل الحجاز أكثر منه عند أهل نجد، والدافع إليه طلب التيسير والسهولة. [انيس: ص 184 صالحه آل غنيم: ص 187].

على أن الإدغام لا يطرُد تلقائيًا، بين الساكن والمتحرك طبقًا لقانون جبري، وإنما على الرواية والعادة؛ وإلا فالرواية لم ترد في كل ما تسمح به قاعدة الإدغام الصوتية، سواء في نوعه المعروف بـ (الإدغام الصغير) أم في الآخر المعروف بـ (الإدغام الكبير)، ولا من تخالف في شأن الإدغام الصغير، والأمثلة القرآنية عليه في متناول كل يد، فأما الكبير فقياسه الفك والإظهار بين المتحركين، ومن الصعوبة أن يقع بينهما تقارب يفضي إلى الإدغام، ولا في اليد شواهد فصحى أم لهجية تثبت ذلك الإدغام؛ فجزئ الكلام هنا الفصل والتحريك، كقولهم (ضَبَبَ البُلْدُ) كساه الضباب، وألَّ السقاء (تغيرت رائحته)، ولححت عينه (التصقت). على أن الإدغام مع المتحركين ورد في رواية خارجة عن نافع.

\* قوله تعالى: ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ، كَلَّا بَلْ تُكذَّبُونَ بِالذِّينِ ﴾، الانفطار 82/8.

فالمجهور قرأ بإظهار الكافين [ابن مجاهد: ص 674]، ورواية خارجة بإدغام كاف (ركبك) في كاف (كلا).

وقد ذكر هذه القراءة الداني أبو عمرو [الداني: ص 249]، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم الإدغام عند الداني كان متسعًا، ويشمل مطلق تأثر صوتٍ بصوتٍ آخر على سبيل المماثلة التامة، كما هو مفهوم الإدغام حاليًا، أو على سبيل المماثلة الجزئية من باب القلب، أو الإبدال، وحتى الإمالة، فالتحول من (وَدَّ) إلى (وَدِّ)، و(مَصْدَر) إلى (مَزْدَر)، وقلب التاء طاء في وزن (افتعل)، فكل هذا من باب الإدغام، وبهذا المعنى، توافق رواية (خارجة) العربية في وجه من أوجه نظامها العام، لكنه نادر جدا.

وبأي مما سلف في التوجيه الصوتي لرواية خارجة في القراءة، يُلاحظ أنها لم تخرج عن كونها من التطور أو التوليد، الذي يقع في اللغات بعامة، وأنها - في عمقها، تعكس تفكيرًا وظيفيًا وراء إنتاجها، يتغيًا السعة في المقاصد والتيسير على الأمة.

المعلومات التي باليد عن رواية خارجة في المستوى الصرفي نزرَّة، ولا تساعد في رسم صورة واضحة عن مدى

صفه للتوبة والمعنى: توبة بالغة في النصح لأن (فَعُولًا) لا يستعمل إلا للمبالغة في الوصف [أبو زرعه: 741] ورواية خارجة عن نافع بضم فاء البنية على وزن (فَعُول) (نُصوحًا). والتغيير في القراءة هنا محكوم بقاعدة المماثلة الصوتية الرجعية من عين البنية إلى فائها، وذلك تحقيقًا للتمائل والانسجام بين حركتين علويتين من جنس واحد، وهما الضمة مع الضمة.

ويُعزى استحباب النطق بالضم، في العادة، إلى لغة أهل نجد، وبالفتح إلى لغة أهل الحجاز [مكي القيسي: 331/2].

### توجيه قراءة التفخيم:

التفخيم سمة فارقة في كل اللغات السامية، وأظهره منها في العربية، ولشدة وضوحه في العربية مع الألف المدية، نُعت بـ (ألف التفخيم)، ورُسمت شواهد في المصحف العثماني، برمز الواو المدية. [أبو حيان: 130/6، ابن خالوية: 84]، ومنه: قراءة (الصلوة)، البقرة 45/2، والزكوة، البقرة 2/45، والحيوة، البقرة 45/2، والرَّيو البقرة 2/275، ومشكوة، النور 24) ومن هذا الباب، أي التفخيم، قراءة الأحرف المقطعة في سورة مريم.

\* قوله تعالى: (كهيعص) مريم 1/19

في رواية خارجة عن الحسن قرئ بإشراب التفخيم الأحرف المفردة في فاتحة سورة مريم (كهيعص). وقراءة الجمهور بفتح جميع هذه الأحرف، ونطقها نطقًا مقطعيًا حسب التسمية لأسماء الأحرف هنا (كاف، هاء، ياء، عين، صاد)، وقد عرض النحاس لرواية خارجة، واستحسن قول هارون القارئ أن الحسن يؤمى إلى الضم إيماءً، وليس ضمًا خالصًا.

ويعزى التفخيم قديمًا لأهل الحجاز، وهو مسموع لليوم بنواحي مكة المكرمة وعليه فقراءة خارجة لها مكانة وصحة من حيث العربية. [الزوين: ص 41، الجندي 657]

### توجيه قراءة الإدغام:

الإدغام ظاهرة صوتية تعمل على تقريب صوت من صوت آخر مجاور، بما يُنتج صوتًا مُضعفًا، يُنطق كوحدة واحدة، لها نقطة إغلاق واحدة، ونقطة فك واحدة، وإنما يختلف عن الصوت المفرد غير المضعف في التزمين بين الإغلاق والفك، أي بزيادة فترة اعتماد تيار الصوت في مخرجه، لكنه، أي المضعف، يعمل من ناحيةٍ وظيفيةٍ عمل صوتين: أحدهما يقفل مقطعًا والآخر يفتتح مقطعًا، من إدغام ساكن بمتحرك بعده، وهو عادة يُفك ويرسم بصوتين منفصلين، عند الاتصال المباشر بالصوت الصامت المتبوع بحركة بعده، كما هو عند

وزن (فَعْلٌ)، وهو جمع قياسي مطرد في المفرد من وزن (فَعَالٌ)، وبخاصة في جمع الأدوات والأشياء، (إحاف، لجام، فراش). وهذه قراءة تتناسب وتعدّد كتب الله المنزلة على رسله، وهناك رواية لخارجة بن مصعب عن نافع بالإفراد (كتابه) وقرأ بها ابن كثير، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وهو مما يرفعها إلى قراءة الجمهور، وفيها تناسبٌ مع حالة الخطاب الموجه إلى مريم البتول، وإلى كتاب الإنجيل، كتاب عيسى عليه السلام، وكلا القراءتين عند الجمهور وخارجه قوي في المعنى وفي المبني.

\*قوله تعالى: ﴿ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ ﴾، الفتح 25/48.

قراءة الجمهور (الهدّي) اسم معنى على وزن (فَعْلٌ) لكل ما يُهدى به، وفي رواية خارجة عن أبي عمرو (الهدّي) اسم معنى على وزن (فَعِيلٌ)، لكل ما يُهدى به، وبها قرأ هـرمز، والحسن، وحفص عن عاصم، واللؤلؤي [أبو حيان: 97/8 ابن خالوية: ص143]. وتُعزى قراءة التخفيف على (فَعْلٌ) إلى أهل الحجاز، وفي أولهم قريش. وقراءة التشديد على (فَعِيلٌ) إلى أهل نجد، وفي أولهم تميم [السيوطي: المزهري: 277/2، الجندي: 657/2].

ولا خفاء أن اسم المعنى في العربية ليست تخصّصه علامات صرفية شكلية، يمكن بها فصل المصدر عن الصفة. وحتى عن اسم الذات، والمُعَوَّلُ في هذه المقامات إنما هو على السياق، وتضافر القرائن الخارجية. ومن ذلك أن اللفظين (حسن، سمير) كلاهما يكون مصدرًا، وصفة، واسمَ ذاتٍ، ففي أسماء المعاني العربية تظهر كثيرًا مشكلة تحديد الدلالة؛ فالدلالة العامة في (الهدّي) بوزن (فَعْلٌ) المجرّد تصبح خاصة إذا فقدت معنى الوصفية، فيتفوّق فيها مفهوم اسم ذاتٍ له دلالة كَلْبِيَّةٌ؛ وعليه يدل مفهوم (الهدّي) على (اسم جنس جمعي) واحده (هدية)، والأمر نفسه في وزن (فَعِيلٌ) المزيد، ويكون المفهوم كذلك (اسم جنس جمعي) واحده (هدية). فهما لغتان في اسم الجنس الجمعي، فهناك: (مَعَزٌ مَعِيزٌ، وضأن: ضنين، وكَلْبٌ كَلِيبٌ).

وبالمحصلة، تبقى قراءة خارجة، في المستوى الصرفي، جارية على سَنَنِ من العربية مسموعٍ ومستعملٍ؛ وإن لم يكن مطردًا.

يُظهِرُ الجدول، أن رواية خارجة بن مصعب على مستوى التركيب النحوي، تتمحور حول (أربع) مسائل هي: المطابقة النحوية، والإسناد للمعلوم أو المجهول، وتعدد الإعراب، وفروق الأدوات.

التغيير القرآني هنا. والوارد منها يتعلق ببنية اللفظ من حيث الأفراد والجمع، في ثلاثة مواضع.

#### توجيه قراءة المستوى الصرفي، ويحتويه الجدول الآتي:

م	قراءة الجمهور	رواية خارجة	السند	السورة	المسألة
1	فُرَادَى	فُرَادَى	أبو عمرو	الأنعام: 6: 94	الإفراد والجمع
2	كُتِبَهُ	كِتَابَهُ	نافع	التحرير: 66: 12	الإفراد والجمع
3	الهِدْيِ	الهِدْيِ	أبو عمرو	الفتح: 48: 25	الإفراد والجمع

#### توجيه قراءة الأفراد والجمع:

\*قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾، الأنعام 94/6.

قرأ السبعة (فُرَادَى) [الفراء: 214/2] حالً موافقة لصاحبها في العدد، جمعًا على وزن (فَعَالَى) مثل: (سُكَارَى) في قوله: (وترى الناس سكارى وما هم بسكارى)، الحج 22/2. وفي رواية خارجة (فُرَادَى). وهي كذلك جمع لكن من وزن (فَعْلَى)، الذي يستعمل كثيرًا لذي الزمان في الوصف السالب مثل: (جَوَعَى، وَعَطَشَى، وَهَلَكَى، وَسَكَّرَى...)، ووزن (فَعْلَى) يقع على المفرد والجمع. ومعلومٌ أنّ كلّ جمعٍ مؤنّثٍ في التصريف وفي المعنى، يعود عليه ضمير المفردة المؤنّثة [الأقطش: مبادئ العربية في تأنيث الأسماء وتذكيرها ص11]، حملا على المعنى، وهو من شجاعة العربية، ففيها يردُّ تَصَوُّرٌ معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحدة، وكل ذلك لاعتبارات صحيحة فصيحة، وجاءت في القرآن الكريم، وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا، [ابن جني: الخصائص 411/2. أبو حيان: 501/3].

وثمة قراءة على وزن (فَعَالٌ) (فُرَادَاً) بالتثوين مصروفة، قرأ بها عيسى بن عمر، وأبو حيوة، وقراءة أخرى على (فَعَالٌ) (فُرَادًا) مثل ثلاث بالجمع من الصرف عن أبي معاذ. [ابن خالويه: ص 44، وأبو حيان 105/3].

ومعلوم أن (فَعَالٌ) وزنٌ للعدد الترتيبي لا التأسيسي. ومعتاد الأمر فيه أن يُستعمل في وصف الأحوال الجماعية، التي تُعاملُ معاملة الواحد.

\*قوله تعالى: ﴿ وَصَدَقْتُ بِكَلِمَاتِ رَبِّي وَكُتِبَ وَكَانَتْ مِنْ أَلْفَانَتَيْنِ ﴾، التحريم 66/12.

قراءة أبي عمرو، وحفص عن عاصم (كُتِبَهُ) جمعًا على



توجيه قراءة المستوى التركيبي، ويحتويه الجدول الآتي.

م	قراءة الجمهور	رواية خارجة	السند	السورة	المسألة
1	إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَائَةٌ	يَكُنْ	نافع	الأَنْفَالُ 65/8	المطابقة النحوية
2	لَا تَسْمَعُ فِيهَا لِأَغِيَةٍ	تَسْمَعُ	نافع	الغاشية 11/88	المطابقة النحوية
3	إِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ	يُرْجَعُ	نافع	البقرة 210/2	المطابقة النحوية
4	وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِبْرِيَاءُ	يَكُونُ الْكِبْرِيَاءُ	الحسن	يونس 78/10	المطابقة النحوية
5	لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِنْ شُرَكَائِهِمْ شُفَعَاءُ	تَكُنْ	نافع	الروم 13/30	المطابقة النحوية
6	تُقَلَّبُ وَجُوهُهُمْ	تُقَلَّبُ وَجُوهَهُمْ	عيسى بن عمر	الأحزاب 66/33	الإسناد (للمعلوم أو المجهول)
7	يُضَاعَفُ لَهَا الْعَذَابُ	يُضَاعَفُ لَهَا الْعَذَابُ	أبو عمرو	الأحزاب 30/33	الإسناد (للمعلوم أو المجهول)
8	وَتُنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ	تُنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ	أبو عمرو	الفرقان 25/25	الإسناد (للمعلوم أو المجهول)
9	وَيُصَلِّي سَعِيرًا	يُصَلِّي	نافع	الإنشاق 12/84	الإسناد (للمعلوم أو المجهول)
10	لَا يُعَذَّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ	يُعَذَّبُ	أبو عمرو	الفجر 25/89	الإسناد (للمعلوم أو المجهول)
11	وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ	يَذَرُهُمْ	نافع	الأعراف 186/7	تعدد الإعراب
12	وَالطُّيْرُ صَافَاتٌ	صَافَاتٌ	نافع	النور 21/24	تعدد الإعراب
13	أَنْهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ	إِنَّهُمْ	نافع	المؤمنين 111/33	فروق الأدوات
14	وَكَذَلِكَ أَخَذَ رِيكَ إِذَا أَخَذَ الْقَرْيَ	إِذْ	أبو عمرو	هود 112/11	فروق الأدوات

توجيه المطابقة النحوية:

\* قوله تعالى: ﴿ لَا تَسْمَعُ فِيهَا لِأَغِيَةٍ ﴾، الغاشية

11/88.

قراءة الجمهور: عاصم، وابن عامر، وحمرزة، والكسائي بالتاء في (تسمع)، ونصب (لاغية) أي للمطابقة في الجنس النحوي بين المسند (تسمع) والمسند إليه (لاغية)، وهذا هو الكثير المطرد في لغة العرب، وعليه وردت رواية خارجة عن نافع، أي بموافقة الجمهور، وكون الفعل مبنياً للمعلوم [ابن مجاهد: ص 681].

وقد قرأ ابن كثير، وأبو عمرو بالياء مضمومة (يُسمع) و(لاغية) مرفوعة أي بالمخالفة النحوية في الجنس، وبناء الفعل للمجهول، وذلك لمجاز التأنيث في لاغية، وحملها على المعنى العام، أي معنى الحدث، وذلك بفقد مفهوم الصفة في (لاغية) وغلبة مفهوم المصدرية فيها. وبطرد في العربية معاملة المصادر نحويًا معاملة المذكر، وكذلك للفصل بالجار والمجرور بين (تسمع) و(لاغية) مما يجيز عدم المطابقة النحوية في الجنس بين المسند والمسند إليه.

\* قوله تعالى: ﴿ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾، البقرة 210/2.

قراءة ابن كثير، وعاصم، وأبي عمرو (تُرْجَعُ) بضم التاء، وكون الفعل مبنياً للمجهول، وفي رواية خارجة عن نافع بالياء المفتوحة، وبناء الفعل للمعلوم (يُرْجَعُ). وفي العربية، ولا سيما العربية الموحدة، تجوز المطابقة وعدمها في الجنس بين الفعل وفاعله، إذا كان الفاعل جمع تكسير، فأما التأنيث فحملاً على المعنى في (الأمور) إذ كل جمع يعامل معاملة المفردة المؤنثة، ويعود عليه ضمير (هي)، وأما التذكير فحملاً على اللفظ في

المطابقة النحوية وسيلة ربط لغوية بين فئة الكلمات المتصرفة، من أفعال، وصفات، وأسماء، عندما تدخل في علاقات نحوية، بعضها مع بعضها الآخر، وتعد قرينة لفظية يساهم بها النظام الصرفي للغة ما، في بناء القوالب النحوية الخاصة بتلك اللغة نفسها. وثمة خمس مقولات لغوية لها دورها في إجراءات المطابقة النحوية، وهي: (الجنس، والعدد، والشخص، والتعيين، وعلامة الإعراب) وعملياً يتأثر الإسناد النحوي في العربية، وتعدد صوره التركيبية بمقولاتي الجنس والعدد أكثر من سواهما. وتوضح ذلك في رواية خارجة في الآتي:

\* قوله تعالى: ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾، الأنفال 65/7.

قرأ الجمهور (يَكُنْ)، (أبو حيان 2/512. أبو زرعه ص 313) على التذكير فيهما، بالياء في الموضعين، بمخالفة المطابقة في الجنس النحوي بين المسند (يَكُنْ) والمسند إليه (مائة).

وكذلك بالمخالفة في الجنس وردت رواية خارجة عن نافع موافقة للجمهور (يَكُنْ). وبالمطابقة في الجنس قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر (تكن منكم مائة) حملاً على اللفظ المؤنث (مائة)، ووجه التذكير فيه حمل على المعنى، موافقة للضمير في (يغلبوا)، فضلاً عن وجود فاصل بين المسند والمسند إليه؛ ممّا يسمح بالمخالفة النحوية (أي بالتذكير) في المؤنثات المجازية مثل (مائة).

توصف بـ (الفصحى التطابقية) [الأقطنش: مبادئ العربية في تأنيث الأسماء وتذكيرها ص12].

ظاهره بوصفه شيئاً من الأشياء، أو بعبارة النحاة بالحمل على معنى الجماعة فيؤنث، أو معنى الجمع فيُذَكَّر [المبرد: 146. ابن يعيش: 92. السيوطي: الهمع 171].

\* قوله تعالى: ﴿ وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ ﴾، يونس 78/10.

توجيه قراءة الإسناد للمعلوم أو للمجهول: يُسند الفعل تارة إلى فاعل مُظْهر، وأخرى إلى مضمَر، فيكونُ مَبِينًا لهما. وهو المسمى بـ(المعلوم)، وقد يحذف الفاعل لغرض معنوي أو لفظي، فلا يُذكر مع الفعل في تركيبه، وإنما بنائب عنه، من (المفعول به، أو المصدر، أو الظرف) [أبو حيان: ارتشاف الضرب 184/2]. وهو المسمى بـ(المجهول). ويختلف تصنيف الفعل مع الفاعل المعلوم، عنه مع الفاعل المجهول، وذلك بإجراء تحولات داخلية، بين حركات فاء الفعل وعينه، بنظام (فَعَلْ: فُعل) مع الفعل الماضي، ونظام (يُفَعْل: يُفَعْل) مع الفعل المضارع [شاهين: العربية الفصحى، ص45]. وقد جاء في القراءات القرآنية الخلاف في أفعالٍ فُرئت بالمبني للمعلوم، وقرأها آخرون بالمبني للمجهول. ومنه في رواية خارجة خمسة مواضع تتعلق بحالة الفعل المضارع فَحَسَبَ.

قراءة الجمهور بالتاء على المطابقة في الجنس بين المسند(تَكُونُ) والمسند إليه (الكبرياء)، حملا على لفظها المؤنث. ورواية خارجة عن الحسن بالياء (يَكُونُ) لمجاز التأنيث في الكبرياء، ووجود الجار والمجرور فاصلا بين المسند (تكون) والمسند إليه (الكبرياء). ومعلوم أن التأنيث المجازي، ووجود الفاصل النحوي، كلاهما من مسوغات عدم المطابقة في العربية الموحدة وحتى العربية المولدة، والنماذج في كلتا المرحلتين في تناول كل يد [النحاس: 263]

\* قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِنْ شُرَكَائِهِمْ شُفَعَاءُ ﴾، الروم 30/13.

\* قوله تعالى: (يَوْمَ تَقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ)، الأحزاب 33/66. قرأ الجمهور (تُقَلَّبُ) على لفظ الغائب وبناء الفعل للمجهول. وروى خارجة عن عيسى بن عمر قراءةً بلفظ التَّكَلَّمَ والحاضر، وبناء الفعل للمعلوم (تُقَلَّبُ). وطبيعي أن يَسْتَتَبِع ذلك تَغْيِير في مكملات التركيب (وُجُوهُهُم) فتكون في حالة رفع مع المجهول، ونصب مع المعلوم، فضلا عن التحول في جهة الخطاب، والالتفات به من جماعة الغائبين إلى جماعة المتكلمين؛ مما يُكسِب قوَّة في المعنى عند اختيار قراءة التكلم، وأن ذلك بإشراف مباشر من القوي الجبار جل وعلا [الفيومي: ص386]، ومن ثم تنبدي قيمة مضافة في رواية خارجة تجعل الشذوذ فيها مَحَسَّن لُغَةً، وإن لم يكن كذلك فقها.

قرأ الجمهور (لم يَكُنْ) بالياء مع المطابقة في الجنس مع الفاعل جمع التكسير (شفعاء) من المفرد شفيع، ورواية خارجة عن نافع (تَكُنْ) بالتاء مع المطابقة حسب المعنى لا اللفظ، ومعاملة جمع التكسير كالمفردة المؤنثة، ولم يعتد بالفصل، الذي من شأنه أن يجيز التذكير مع الفاعل المؤنث. وكذلك يُظْهَر مَبْحَثُ المطابقة النحوية عند خارجة موافقته في القراءة للجمهور في موضعين ومخالفته لهم في ثلاثة مواضع.

وهناك قراءة ثالثة عن أبي عبله (تَتَقَلَّبُ) ورابعة عن الحسن، والرواسي (تَقَلَّبُ) [ابن خالوية 121، ابن جني المحتسب، 184]. وسواء وردت قراءة الفعل بالمبني للمعلوم أم للمجهول فإن الفعل في العربية بعامة، لا يُعَبَّر عن مقولة لغوية واحدة، بل عن مقولات: الزمن، والجنس، والشخص، والعدد، والمعلوم أو المجهول، كَلَّ ذلك دفعة واحدة، وهي خصيصة عن الكثافة والإيجاز في الأفعال العربية.

وقد كان من شأن العربية الفصحى في فترة التقعيد (الفصحى الموحدة) وأيضاً في فترة (الفصحى المولدة) لاحقاً سواء في القول أم النظم أم قراءات القرآن الكريم؛ قد كان الشأن جواز المطابقة وعدمها في الجنس بين المسند والمسند إليه؛ وذلك أن فصاحة الحَمَل على اللفظ كانت معادلة لفصاحة الحَمَل على المعنى، ومن غير نكران من النحاة أو الفقهاء، بيد أن هذه المطابقة غدت في (الفصحى الحديثة) تميل إلى مراعاة المطابقة اللفظية حسب الشكل وظاهر الكلمات؛ بالتذكير مع المذكر، والتأنيث مع المؤنث، بل قد ضعف عدمية المطابقة في الجنس مع المؤنثات المجازية كثيراً، وبخاصة تلك التي تخلو من علامات التأنيث بأواخرها، في المصادر، والصفات وجمع التكسير، وأسماء الجمع، فصارت تعامل معاملة شكلية على ظاهر اللفظ، بالتذكير بين المسند والمسند إليه، طالما أن المسند إليه لا يحمل علامة تأنيث لفظية، وهو مَظْهَرُ سهولة وتيسير، واقتصاد في التفكير فلا ينشغل الذهن باستبطان الإيحاءات الخفية للمعنى، وكونه يَحِقُّ فيه التأنيث أم التذكير، ولشدة مراعاة (العربية الحديثة) لنظام المطابقة اللفظية أخذت

\* قوله تعالى: ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾، الأحزاب 33/30.

قراءة نافع، وعاصم، وحمزة، والكسائي (يُضَاعَف) بالياء على البناء للمجهول، ورواية خارجة عن أبي عمرو (نُضَاعَف) بالبناء للمعلوم. ونصب (العذاب)، وبالمعلوم قرأ ابن كثير، وابن

فهناك سعة ومرونة في قواعد التحولات التركيبية فيها، (بالحذف، أو الزيادة، أو الاستبدال، أو الوصل، أو الفصل...)، فتعدُّ الأوجه التركيبية من سنن العربية المألوفة، بل قلَّ وجود موضوع نحوي واحد في العربية يخلو من التعدد الإعرابي. وكثيراً ما يشير التفكير النحوي في هذا الصدد إلى أسباب وراء التعدد، مثل التعدد في القراءات القرآنية، وفي الروايات، واختلاف المعاني، وقطع التراكيب عن سياقاتها، والتأويل بالحمل، والتقدير للمحذوف، والتعدد الوظيفي لعلامة الإعراب، وفقدان علامة الإعراب نفسها، [حماسة:ص295، الرمالي: ص149، ياقوت: ص222]. وفي رواية خارجة للقراءة تظهر هذه المسألة في موضعين هما:

\* قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَافَاتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾، النور 41:24.

قراءة الجمهور (والطيْرُ) مرفوعاً عطفاً على الاسم الموصول (مَنْ)، و (صَافَاتٍ) نصبٌ على الحال، ورواية خارجة عن الحسن (والطيْرُ صَافَاتٍ) برفعهما مبتدأ وخبر محذوفٌ تقديره: يُسبحن، وقرأ الأعرج، والبيهقي (الطيْرُ) بالنصب على أنه مفعول معه [ابن خالويه ص 104].

و تُظهِرُ روايةً خارجةً موافقةً للجمهور في جزء من الآية (الطيْرُ) ومخالفةً في جزءٍ آخر منها (الصَافَاتِ)، وبخصوص السبب في تعدد الإعراب فقد تضافرت فيه قرينتان هما: ثبوت قراءة قرآنية، واختلاف في علامة الإعراب. ولهذا نظائر الكثيرة في كلام العرب.

\* قوله تعالى: ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾، الأعراف 168/7.

قرأ أبو عمرو، وعاصم (يَذَرُهُمْ) على خطاب الغائب، وحالة الرفع على الاستئناف وقطع الفعل عما قبله، ورواية خارجة على خطاب التكلم وحالة الجزم (نَذَرُهُمْ)، [ابن مجاهد ص298، أبو زرعه ص303، أبو حيان 4/431]. وخُجِّجَ الجزمُ على العطف على محل (فلا هادي له)، فإنه في موضع جزم، وقد تُخَرَّجُ أصواتياً لا تركيبياً على كراهة توالي الأمثال: ثلاثة مقاطع قصيرة

مفتوحة (يَ، ذَ، رُ) فهذه مسألة إسكان وتسكين لا جزم وإعراب، مثل إسكانات البيز وأبي عمرو. وكثيرة هي في ضرورات الشعر العربي [عبد التواب ص 231]. وعليه فلم تُخَرَّجُ قراءةً خارجةً عن سنن العربية.

#### توجيه قراءة فروق الأدوات:

الأدوات في الكلام مثل الملح في الطعام، فوجودها

عامر، ولكن بصيغة وزن الشدة والتكرار (نُضَعِّف) بدل وزن المفاعلة (نُضَاعِف) وبصيغة الشدة من المجهول (يُضَعِّف) قرأ زيد بن علي، وابن محيصن، وأبو عمرو في غير رواية خارجة. [ابن مجاهد:ص521، الداني 736].

وكل ذلك موافق للعربية ومحتمل في الرسم العثماني، والنماذج عليه وفيرة في منظوم الكلام ومنثوره. وتلاوين الدلالة في هذا المقام هي العامل الحاسم في اختيار قراءة دون غيرها [الفراء: 343/5].

\* قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا ﴾، الفرقان 25/25.

قراءة الجمهور على لفظ الغائب، وبناء الفعل للمجهول (نُزِّلَ)، وهو الاختيار للتناسب مع بناء (فَعَلْ: تفعيلاً) و(نُزِّلَ: تنزيلاً). وروى خارجة بالإسناد إلى الفاعل مباشرة، وبناء الفعل للمعلوم (نُزِّلَ) ونصب (الملائكة)، على معنى و(نُزِّلَ) بنونين ثم حُدِّفَت إحداهما؛ للتخفيف من صعوبة اجتماع المتلين بصدر البنية، أو للشبه بحروف العلة كما نصَّ النحاة، وجاءت قراءة بإظهار النونين عن ابن كثير (نُزِّلَ) مضارع (أنزل) الدال على السببية. [ابن خالويه: ص106، أبو زرعه: ص510، العبري: إعراب القراءات الشواذ ص 199].

\* قوله تعالى: ﴿ وَيَصَلِّي سَعِيرًا ﴾، الانشقاق 12/84.

قراءة أبي عمرو، وعاصم، وحمزة بفتح الياء والبناء للمعلوم، (يَصَلِّي)، ورواية خارجة عن نافع بضم الياء والبناء للمجهول (يَصَلِّي). وثمة قراءة بالتشديد والبناء للمجهول (يَصَلِّي) عن ابن كثير، ونافع، وابن عامر، والكسائي، والمعنى في الأوجه واحد. وقد جاءت الأوجه الثلاثة كذلك في قراءة، قوله تعالى: ﴿ تَصَلِّي نَارًا حَامِيَةً ﴾، الغاشية 4/88. [ابن مجاهد ص677، أبو حيان: 242].

\* قوله تعالى: ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ، وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ ﴾، الفجر 25/89.

قرأ الجمهور بالبناء للمعلوم في الموضعين (يُعَذِّبُ)، ورواية خارجة عن أبي عمرو بالبناء للمجهول فيهما (لَا يُعَذِّبُ، وَلَا يُوثِقُ) وهي قراءة للكسائي أيضاً [أبو حيان 467/8].

وكذلك يظهر أن رواية خارجة نفسها تتراوح تارة بإسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر مباشرة في (نُقَلَّبُ، وَنُضَاعِفُ، نُزِّلُ)، وأخرى بإسناده إلى نائب الفاعل، وهو المفعول به ههنا في (يُصَلِّي، يُعَذِّبُ)، وكل ذلك من سنن العربية بمختلف مراحلها.

#### توجيه قراءة تعدد الإعراب:

تدل النظرة الوصفية المجردة، أن اللغة العربية لا تجبر المتعاملين بها على وضعية من الاستعمال محفوظة بعينها،

\* قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾، هود/11/102  
 قراءة الجمهور (إذا) ظرف للزمن المستقبل، مضمنة معنى الشرط. وفي رواية خارجه عن أبي عمرو (إِذْ) وبها قرأ الجحدري أيضاً [أبو حيان 26].  
 على أنها ظرف للإخبار عما مضى من الزمن. وكلا النسقين عربي جيد.

**الخاتمة:** يخلص الباحث إلى أن رواية خارجه لها وجهٌ في العربية، ووجهٌ في الرسم العثماني، والشذوذ فيها فقهي لا لغوي؛ لفقدان شرط الصحة في السند، وتبقى تتفق مع القراءات المتواترة في شرطين من شروط الصحة في القراءة؛ وعليه تحسن الاستفادة منها، والتأسيس عليها في الحكم بصحة بعض المولدات في العربية الحديثة حالياً.  
 وكذا ينتهي ما تيسر في عرض الموضوع، وحمدي الله الذي بنعمته تتم الصالحات وبالله التوفيق.

ضروري لتحقيق الاتساق في الصياغات النحوية، إن لم يكن ضرورياً لتحقيق الانسجام في المضامين القولية، ثم هي لا تدل على معنى معجمي في ذاتها، مثل دلالة كلمة البحر على البحر، وإنما هي عوامل مساعدة في تنظيم الكلام، وعليه فهي عناصر تحريك لا عناصر ثبات، وعرضة كثيراً للاستبدال فيما بينها، ومنه في القراءات المعاوضة بين (إِنَّ، أَنْ)، و(إِذْ، إِذَا).  
 \*قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾، المؤمنون 111/23.

قراءة الجمهور بفتح همزة (أنهم) [العكبري ص 604، أبو حيان 390:6]، على أنها أداة وصل وربط، باعتبار دورها الوظيفي الذي يربط جملة فرعية بجملة رئيسية قبلها، فنكون، أي الفرعية في الآية هنا، في موضع مفعول ثانٍ. وفي رواية خارجه عن نافع؛ بكسر همزة (إنهم) وبها قرأ زيد بن علي، على الاستئناف وبداية جملة رئيسية، ولإفادة معنى التوكيد بـ (إِنَّ)، والربط هنا يكون ربطاً لتمام الموضوع، وليس ربطاً نحوياً. وكلا النسقين من سنن العربية.

## المصادر والمراجع

- ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.  
 أبو حيان، البحر المحيط، ت. عادل الموجود وآخرين، دار الكتب، بيروت.  
 \_\_\_\_\_، ارتشاف الضرب، ت. رجب عثمان، 1982م، الخانجي، القاهرة.  
 أحمد الإسكندري، 1337هـ، الوسيط في الأدب العربي، المعروف، مصر  
 أحمد الجندي، 1983م، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب.  
 أحمد عبد التواب الفيومي، 2012م، القراءات الشاذة وإعجازها للغوي والدلالي، المكتبة الأزهرية.  
 أحمد مختار عمر، 1976م، دراسة الصوت اللغوي، القاهرة.  
 \_\_\_\_\_، دراسات لغوية في القرآن، عالم الكتب، القاهرة، 1421هـ 2001م.  
 أحمد ياقوت، 1994، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.  
 البخاري، صحيح البخاري، عالم الكتب، بيروت.  
 برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، ت. رمضان عبد التواب، 1983م، الخانجي.  
 بروكلمان، فقه اللغات السامية، ت. رمضان عبد التواب، 1397هـ، جامعة الرياض.  
 ثعلب، مجالس ثعلب، ت. عبد السلام هرون، دار المعارف.  
 الداني، الإدغام الكبير، ت. عبد الرحمن عارف، 2003م، عالم الكتب القاهرة.  
 إبراهيم أنيس، 1990م، الأصوات اللغوية، الأنجلو المصرية.  
 ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ت. الزاوي والطناحي، بيروت.  
 ابن البادش، الإقناع في القراءات السبع، ت. قطامش، 1403هـ، معهد البحوث، جامعة أم القرى.  
 ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراءات، برجستراسر، 1982م، دار الكتب العلمية بيروت.  
 \_\_\_\_\_، النشر في القراءات العشر، ت. علي الضبا ع، دار الكتب، بيروت.  
 ابن السراج، الأصول في النحو، ت. الفتلي، 1985م، الرسالة، بيروت.  
 ابن جني، الخصائص، ت. النجا، دار الكتاب، بيروت.  
 \_\_\_\_\_، المحتسبت، ت. النجدي ناصف وآخرين، 1954م، المجلس الأعلى للشئون، القاهرة.  
 ابن جني، المنصف، ت. إبراهيم مصطفى وآخرين، 1954، البابي الحلبي.  
 ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، دار المنتبي، القاهرة.  
 ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ت. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.  
 ابن هشام، مغني اللبيب، ت. مازن المبارك، ومحمد حمد الله، 1985م، دار الفكر، دمشق.

- عبد الفتاح القاضي، 1981م، القراءات الشاذة وتوجيهها من كلام العرب، دار الكتاب، بيروت.
- عبد القادر مرعي، 1989م، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، الجامعة الأردنية.
- عبد الله القليصي، 1435هـ، التوليد اللغوي عند القاضي التنوفي، دكتوراه، أم القرى.
- عبد الوهاب حموده، 1948م، اللهجات والقراءات، مكتبة النهضة المصرية
- عبد الرزاق، 1996م، اللهجات العربية في القراءات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ت. سعد الفقي، 2001م، المنصورة.
- \_\_\_\_\_، إعراب القراءات الشواذ، محمد عزوز، عالم الكتب، 1947م.
- غالب المطليبي، 1984م، في الأصوات اللغوية، وزارة الثقافة العراقية.
- الفراء، معاني القرآن، ت. نجاتي والنجار، 1980م، الهيئة المصرية.
- فوزي الشايب، 2004م، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب، الأردن
- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ت. الانصاري، 1985م، دار إحياء التراث.
- كمال بشر 1973م، علم اللغة العام، الأصوات القاهرة.
- \_\_\_\_\_، اللغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ مجلة مجمع اللغة، القاهرة 1988 عدد 62.
- المبرد، المقتضب، ت. عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون، القاهرة.
- محمد أحمد خاطر، القراءات القرآنية في البحر المحيط، مكتبة نزار، مكة المكرمة
- محمد حماسة عبد اللطيف، 1983م، العلامة الإعرابية، المدنية، القاهرة.
- محمد عيد، المظاهر الطارئة على الفصحى، عالم الكتب، القاهرة، 1980م.
- مكي القيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ت. محيي الدين مضاف، 1997م، الرسالة، بيروت.
- ممدوح الرمالي، 1996م، العربية والوظائف النحوية، دار المعرفة الجامعية، مصر.
- مهدي المخزومي 1377هـ - 1958م، مدرسة الكوفة، البابي الحلبي، مصر.
- ميساء عبد القادر، 2002م، أثر التوليد اللغوي على العربية الفصحى، دكتوراه تشرين سوريا.
- النحاس، إعراب القرآن، ت. زهير غازي، 1985م.
- الداني، التيسير في القراءات السبع، ت. برتزل، 1984م، دار الكتاب.
- داود عبده، 1979م، دراسات في أصوات العربية، مؤسسة الصباح، الكويت.
- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ت. شعيب الأرنؤوط، 1982م، الرسالة، بيروت
- الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ت. نور الحسن وآخر، 1982م، دار الكتب، بيروت.
- \_\_\_\_\_، شرح كافية ابن الحاجب، ت. عبد العال مكرم، 2000م، عالم الكتب.
- رمضان عبد التواب، 1983م، التطور اللغوي، مظاهره وعلمه القاهرة.
- \_\_\_\_\_، فصول في فقه اللغة، الخانجي، مصر، 1994.
- \_\_\_\_\_، لحن العامة والتطور اللغوي، القاهرة، 1867م
- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ت. عبد الجليل شبلي، 1983م، عالم الكتب بيروت.
- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ت. أبو الفضل، 1975م، عيسى البابي، دار الكتب.
- الزمخشري، الكشف عن حقائق التنزيل، دار المعرفة، بيروت.
- سعيد البحيري، 2005م، دراسات في العربية، مترجم، فيشر، مكتبة الآداب، القاهرة
- سلميان الذبيب، 2011م، قواعد اللغة النبطية، مكتبة الملك فهد الوطنية.
- سيبويه، الكتاب، ت. هارون، عالم الكتب 1983م.
- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو ت. أحمد قاسم، 1967م، السعادة، القاهرة.
- \_\_\_\_\_، المزهري في علوم اللغة، ت. أبو الفضل، دار إحياء الكتب، القاهرة.
- \_\_\_\_\_، همع الهوامع، ت. هارون وعبدالعال، 1997م، الرسالة، بيروت.
- شوقي ضيف، العصر الجاهلي، دار المعارف، مصر.
- صالحة آل غنيم، 1985م، اللهجات في كتاب سيبويه، معهد البحوث، أم القرى.
- عبد الحميد الأقطش، 2010م، التفخيم في العربية، المجلة الأردنية للغة العربية، ع 2.
- \_\_\_\_\_، مبادئ العربية في تأنيث الأسماء وتذكيرها، مؤتمر أم القرى 2013م.
- عبد الصبور شاهين 1983م، العربية الفصحى، مترجم، فليش، المنهج الصوتي بيروت، دار المشرق.
- \_\_\_\_\_، المنهج الصوتي للبنية العربية، الرسالة، بيروت، 1980م
- عبد الفتاح الزين، 1987م، قضايا لغوية في ضوء الألسنية، دار الكتاب، بيروت.

## The Naration of Kharijah Ibn Mus'ab in Qur'anic Reading in relation to its status in the Arabic language

*Abdullah Nasir Al-Qarni \**

### ABSTRACT

With the guidance of modern linguistic knowledge, this study seeks to address (The Naration of Kharijah Ibn Mus'ab in Qur'anic Reading) in relation to its status in the Arabic language (accepting or rejection or regularity or oddness). The study concludes that the sub-divisions of the reading itself were neither on principles or foundations, whether from jurisprudential or linguistic point of view, but they were only in partial and secondary matters. This makes diversification and disagreement permissible in it. Furthermore, although it is odd in relation to the narration reference, but it is considered significant and remained correctly practiced, especially if we consider the status of the prominent narrators to whom it is dully ascribed; namely (Nafe, Abuamr and Al-Hassan), in addition to the fact that the Qura'anic Othmani calligraphy accommodates it.

Moreover, the study displays that the relation of grammarians with odd Quranic readings is at the present time more just for odd ones than in the past. This is augmented by the broadness of the view towards odd readings, which have become a research for progress and coinage and are considered indispensable for any human language, while in the past they were specifically designated to the argument research that seeks to secure due purity of the classical Arabic language and correctness in the performance of worship acts. As regards parts of the study, they comprise introduction on the life of the narrator (Kharijah), relation of grammarians with Qur'anic readings, addressing the reading in three sub –sections covering phonetic, phonological and syntactical aspects as well as conclusion and biographies.

**Keywords:** Kharijah, Ibn Mus'ab, Naration.

---

\* Faculty of Arabic Lannguage, Omm Al-Qura University, Mecca, Saudi Arabia. Received on 12/5/2014 and Accepted for Publication on 17/11/2014.